أهمية مؤلفات ضباط جيش الاحتلال الفرنسي في توثيق جرائمهم في الجزائر: كتاب "الكونت ديريسون Le Comte d'Hérisson" أنموذجا.

د./ عبد الوهاب شلالي*.

تمهيد:

لا شك في أن علاقة المؤرخ بالتاريخ أوثق من علاقة المؤلفين العسكريين، ولكن مع ذلك يمكن أن يعتبر الضباط الفرنسيون في الجيش الإفريقي، الذين كتبوا عن الأحداث التي عايشوها أو ساهموا في صنعها خلال الحقبة الاستعمارية، مؤرخين بشكل أو بآخر. بالإضافة إلى أنهم استفادوا من مراكزهم القيادية للحصول على وثائق إدارية مهمة، أو التنقيب في الأرشيفات.

فمن النادر أن نجد بينهم من لم يهتم بتدوين أخبار الغزو الفرنسي لبلادنا، والتوسع الاستعماري في أرجائها، ونقل أخبار المعارك التي دارت بين وحداتهم وبين الثوار الجزائريين، وكشف الأساليب التي اتبعت في سحق المقاومة الشعبية.

وبالرغم من أن هذه المؤلفات كانت متحيزة، ومعبرة عن آراء أصحابها، وتقييمهم للأحداث، إلا أنها اشتملت على معلومات تاريخية كشفت، بما لا يدع مجالا للشك، جرائم الاستعمار الفرنسي، التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري الآمن، والتي يمكن إدراجها ضمن الجرائم ضد الإنسانية.

ونجد من بين تلك المؤلفات، التي ينطبق عليها هذا التوصيف، كتاب الكونت "ديريسون *Le Comte d'Hérisson*"، الموسوم: "مطاردة الإنسان. حرب الجزائر" (*La chasse à l'homme. Guerres d'Algérie*)، والذي صدر بباريس، سنة 1891.

---

* أستاذ محاضر – قسم العلوم الإنسانية – جامعة تبسة.الجزائر

حيث اعتمدنا على ما ورد فيه من معلومات تاريخية، و شهادات حيّة عن الجرائم المتنوعة، التي اقترفها جيش الاحتلال الفرنسي في حق الشعب الجزائري خلال السنوات العشرين الأولى من الغزو الاستعماري لكشف جرائم جيش الاحتلال الفرنسي في حق الجزائريين، وانتهاكاته قواعد القانون الدولي الإنساني، وبالتالي دحض ادعاءات المدافعين عن الظاهرة الاستعمارية.

وقد طرحنا في هذه الدراسة الإ شكالية التالية: ما مدى أهمية المدونات العسكرية الفرنسية في توثيق جرائم الاستعمار الفرنسي وإدانته ؟

وهل يمكن اعتبارها حقائق تاريخية ؟ وما مدى مصداقيتها ؟ وأين تصنف ضمن أنواع الجرائم ضد الإنسانية ؟ وهل يمكن اعتمادها أدلة جنائية لإدانة الاستعمار الفرنسي ؟ الشهادات الضباط الواردة فيها كونهم شهود عيان عما اقترفته فرقهم من جرائم بشعة ولا إنسانية في حق الشعب الجزائري الأعزل ؟

سوف أجيب عن الإشكالية الأم، وعن كل تساؤلاتها الفرعية، من خلال أوراق هذا البحث التاريخي الذي قسمته إلى مقدمة وأربعة عناصر وخاتمة، و اعتمدت فيه بالأساس على شهادات "الكونت ديريسون"، وحاولنا نقلها من الذاكرة إلى التاريخ، والنظر إليها كمسألة تاريخية بحتة.

1. التعريف بصاحب الكتاب:

هو موريس ديريسون (*Maurice d'Irisson*)، كونت إقليم " إيريسون" بفرنسا؛ ولد في شهر مارس 1822، تخرج من كلية سان سير الحربية برتبة ملازم في سن 19 سنة وسبعة أشهر. التحق بالفرقة السادسة مشاة، التي وجهت للعمل في تنس في الجزائر[1].

وفي الثامن من نوفمبر 1844، ركب سفينة متجهة من ميناء طولون إلى وهران، وفي صبيحة 27 منه، وطأت قدماه لأول مرة أرض الجزائر، والفرحة تغمره كما قال.

وأضاف أنه لم يكن يدري أن « *سحابة كثيفة كانت تتجمع فوق رأسه، وتعيد أوهامه الخادعة إلى نقطة الصفر*[2] »، في إشارة إلى جرائم جيش الاحتلال التي وقف عليها، وسوء حرفية عناصره التي لاحظها، وفشلهم أمام مقاومة الأمير عبد القادر، وكذا الخلافات التي كانت دائرة بين جنرالاته.

في 7 من ديسمبر سافر بحرا، من وهران إلى مدينة الجزائر، ثم عاد إلى فرنسا في 7 من جانفي 1845، ليجري تربصا صحيا ومفيدا مدّة ستة أشهر، قبل العمل في الجزائر . وبعد أن أنهى تربصه،

استدعيت فرقته على جناح السرعة في 29 أكتوبر 1845، مجددا إلى وهران لمواجهة هجمات جيش الأمير عبد القادر، التي شرع فيها ضد قوات الاحتلال منذ مطلع السنة[3].

وذكر أن قدومه إلى الجزائر تم بعد قبول عاهل المغرب الأقصى المولى عبد الرحمان اتفاقية سنة 1845 لضبط الحدود بين مملكته ومستعمرة الجزائر، بعد هزيمته في معركة إيسلي في 16 أوت 1844، والضغط عليه من خلال قنبلة مدينتي طنجة ومراكش، كي يتخلى عن دعم الأمير عبد القادر ومنعه من دخول أراضيه[4].

في بداية شهر جانفي 1846، خيمت فرقته في مدينة معسكر؛ وفي 11 منه شارك لأول مرة في حملة عسكرية ضد الجزائريين، وبذلك بدأ كما قال في: "*تعلم فنون الحرب الإفريقية*[5]."

وفي عام 1847، حصل على أول ترقية عسكرية له في الجزائر، حيث حصل على رتبة ملازم؛ وفي شهر نوفمبر 1847، عين قائدا أعلى للقوات العسكرية والمدنية بمستوطنة "سانت أندري". بلدية الخصيبيّة حاليا، الواقعة على بعد 5 كلم من معسكر؛ وفي شهر أبريل 1848، استدعيت فرقته إلى باريس للدفاع عنها، إثر قيام الجمهورية الثانية.

عمل الملازم "ديريسون" كاتبا ومترجما لدى الجنرال " كوزين دي منتيبون *Cousin de Montauban*". ألف إلى جانب هذا الكتاب، 16 مؤلف آخر تناول فيها مواضيع مختلفة . منها مؤلف بعنوان "*دراسة عن الصين الحديثة* " صدر له في سنة 1864؛ وآخر بعنوان " *حكاية بعثة أثرية في تونس*" صدر في سنة 1884؛ وكتاب عن أسباب الهزيمة الفرنسية أمام ألمانيا في سنة 1870، بعنوان: " *مسؤوليات السنة المرعبة* *Les responsabilités de l'année terrible*" صدر سنة 1891. توفي بفرنسا عن عمر ناهز 71 سنة.

2 . التعريف بالكتاب.

أ) من حيث الشكل.

الكتاب من الحجم الصغير يقع في 358 صفحة، يتألف من مقدمة و27 فصل، وخاتمة. جاء في شكل سجل ميدان، حيث تناول فيه صاحبه أهم الأحداث سواء التي عايشها خلال رحلته الطويلة، التي

قادته إلى الجزائر للمشاركة في الحرب الاستعمارية عليها، أو التي ميزت تطور المستعمرة، وضمنه آراءه حول بعض المسائل العسكرية والسياسية التي كانت تخصها.

صدر الكتاب في باريس عن دار الناشر "*بول أولندورف*"، سنة 1891؛ وقد أهداه كما خطه بيمينه في أول صفحة، إلى رئيس ديْر يدعى "فيرو".

ب) من حيث المضمون.

يمكن القول أن الكتاب قليل المادة، حسن الترتيب، احتوى معلومات تاريخية محدودة في الزمان والمكان، تناولت معلومات عن حياة المؤلف، والتحاقه بالجيش الاستعماري الفرنسي، ومشاركته في عمليات ملاحقة الثوار الجزائريين، ومعاقبة القبائل المعارضة، وإجبارها على دفع ضرائب وإتاوات، كدليل على الخضوع. كما تضمن رأي الكاتب في مقاومة الأمير عبد القادر، التي رأى فيها تعصبا للوطن والدين؛ وكذا انتقاده سياسة بعض القادة العسكريين في إخضاع السكان، عبر وسائل القمع، والتجويع، والتدمير، والإبادة الجماعية، وتنافسهم على حكم البلاد، ونيل الترقيات السريعة في الرتب[6].

هذا بالإضافة إلى وجود معلومات قيمة عن بعض المعارك، التي دارت بين قوات العدو الفرنسي وجيش الأمير عبد القادر، مثل معركة سيدي إبراهيم التي انتصر فيها الجزائريون في سبتمبر 1845، وأسروا أعدادا مهمة من أفرادها، بالإضافة إلى ذكر أخبار عن اكتشاف زمالة الأمير، وملاحقته إلى الحدود مع المغرب، وتضييق الخناق عليه إلى غاية توقف مقاومته في 23 ديسمبر 1847.

كما ذكر معلومات عن جغرافية المناطق السهبية والصحراوية التي زارها الكاتب، وأخبارا عن تحركات قوات الاحتلال في وسط البلاد وغربها.

وأهم معلومات الكتاب في نظري، تلك المتعلقة بجرائم جيش الاحتلال، التي اعتبرها وصمة عار في جبين فرنسا، ونعدها نحن أدلة دامغة تدين الاستعمار.

وقد زود الكاتب مؤلفه ببعض الوثائق الإدارية، والتي هي عبارة عن مراسلات للسلطات الاستعمارية في الجزا ئر، وتقارير بعض الضباط عن أحداث مهمة، مثل التقرير الذي رفعه المقدم "بازان *Bazaine*"، رئيس المكتب العربي بتلمسان، إلى الجنرال "دي لامرسيير" عن كيفية استسلام الأمير عبد القادر للدوق "دومال *Duc d'Aumale*" ونقله إلى فرنسا، وعن القبائل التي كانت تصطحبه.

ج) أسباب تأليف الكتاب.

تظهر نزعة الكتاب وأغراضه، بوضوح من عنوانه، فهو موجه لخدمة أهداف سياسية. إذ ذكر المؤلف أن الدافع الرئيس الذي جعله يؤلف هذا الكتاب اعتقاده : " ... أن الوقت مناسب جدا لإضافة جزء جديد إلى الأجزاء التي خصصت لمستعمرتنا الكبيرة، جزء له الفضل في كشف الكثير من الأحداث المجهولة ... اعتقد جازما أنه سيخدم بلدي(7)."

أي أنه تأثر بحركة التأليف التاريخي الاستعماري الواسعة، التي شهدتها الساحة الجزائرية خلال تلك الفترة، والتي قادها ضباط جيش الاحتلال الفرنسي.

كما أشار إلى أن كتابه جاء في فترة كانت تشهد حركة لا تقاوم من الوافدين الفرنسيين، والألمان والانجليز والبلجيكيين على القارة الإفريقية، إثر مؤشرات الضعف، والتفكك التي كانت تهدد المملكة المغربية نتيجة الانتفاضات الكبيرة الدائرة فيها.

وهي فترة بحسب رأيه، كانت فيها الأسباب الاقتصادية وبخاصة منها الزراعية، تغذي الحركة الاستعمارية الأوربية؛ وظهرت فيها الجزائر كمنفذ مهم لفرنسا لولوج الصحراء الكبرى وبلوغ منطقة السودان الغربي. فـ: " مدينة الجزائر التي تدير تونس، ستكون العاصمة الحقيقية لإفريقيا الفرنسية، الممتدة من البحر المتوسط إلى بحيرة تشاد، ومن المحيط الأطلسي إلى الكونغو(8)."

وقد طرح تساؤلا، أثناء حديثه عن أهمية التوسع الاستعماري لبلاده، قال فيه: « *هل علينا البدء في قتل قسما من الناس وإفلاس القسم الباقي، لكي نحاول تمدينهم فيما بعد ؟*(9) »؛ وهذا ما يؤكد بصفة قطعية أعمال الإبادة، التي كان يتعرض لها الشعب الجزائري على أيدي عساكر جيش الاحتلال، وجنرالاته.

وبرأيه، فإن مثل نلك التصرفات التي وصفها بالسيئة، كانت سببا في حدوث هوة سحيقة بين الشعوب لا يمكن تخطيها، وبالتالي أراد إخراجها، كما قال : « *من الظل إلى العلن، لإبراز النتائج والدفاع عن قضية الرحال والمتوحش ضد الأوربي*(10). »

ثم أضاف أنه اختار من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر: « *الفترة التي ظلت مجهولة ولم يهتم بها الكُتاب. فالحرب الكبيرة انتهت؛ ولم يعد يحدث التقابل وجها لوجه، صارت المطاردة لبعضنا البعض تتم بمعدل عشرين لواحد، ونغتال بعضنا البعض، وليس دوما البرابرة [في إشارة إلى الجزائريين] الذين يبدون بلا رحمة*(11). »

كما أشار إلى أنه استعان ببعض شهادات صانعي الحدث، وحصل على معلومات من رجال ثقات في نظره، ساهموا في أحداث تلك الفترة، ولم يبخل عليه أحد بالوثائق أو الذكريات[12].

أم بخصوص العنوان، الذي اختاره لكتابه، والموسوم : " مطاردة الإنسان *La chasse à l'homme*"، فقال عنه أنه يعني به : « *حرب المتمدنين ضد الهنود الحمر، والتي أعدت مصير العالم الجديد.* » أما بالنسبة لما اصطلح عليه باسم : حرب إفريقيا فلها عنده طابع مغاير . حيث كانت برأيه « *حربا فعلية، جد قاسية، وجد مثمرة، وجد صعبة*[13]. »

وأضاف في مقام آخر، أن المادة الثالثة في برنامج الجنرال "بيجو"، الخاص بمحاربة الثوار الجزائريين، نصت على " *مطاردة الإنسان*". بينما فتحت المادة الثانية باب المطاردة لكل الأشخاص، ولكل شيء، بما في ذلك النسوة[14].

وأشار إلى أنه نقل على غلاف كتابه رسما أصيلا ل: "هوراس فيرني"، يمثل رأس أحد خلفاء الأمير عبد القادر، كان قد قطعه بسيفه من قبل[15].

وقد ختم كتابه باستنتاج ذكر فيه أن « *الموقف البطولي والإنساني الذي قام به الأمير عبد القادر في بلاد الشام عندما حمى المسيحيين فيها، ومنع سفك دمائهم، يؤكد أن الشعب العربي [الجزائري] يشبه في هذا قائده السابق [الأمير عبد القادر]، حيث من النادر أن يسكن قلبه نكران الجميل*[16]. » أي أنه توهم بأن الشعب الجزائري كان سيرضى بالوجود الاستعماري الفرنسي لو أن سلطاته أحسنت التعامل معه.

3 . أصناف الجرائم التي اقترفها جيش الاحتلال الفرنسي.

بعد الاطلاع على مضمون الكتاب أمكنني تصنيف جرائم جيش الاحتلال التي ارتكبت في حق الجزائريين إلى ثلاثة أصناف: صنف أول اشتمل على جرائم قتل وتعذيب وغدر، وتنكيل بالأسرى؛ وصنف ثاني ضم جرائم سرقة ونهب؛ وصنف ثالث أسميته جرائم ثقافية، مثل تدمير الممتلكات ومحو آثار العمارة العربية الإسلامية في الجزائر.

أ) نماذج من جرائم الصنف الأول.

شبّه ما ارتكبته أرتال جيش الاحتلال من جرائم في حق القبائل الجزائرية، بما كان يفعله السفاح الماغولي "*آتيلا*"(*) من تدمير وتخريب وإبادة في المناطق التي كانت تمر بها جيوشه[17].

وأشار إلى أن المقدّم "*دي مونتنياك*"، الذي اشتهر بتعطشه للدماء، وضع مخططا لإنشاء جيش من ألفي نفر مهمتهم مطاردة القبائل المتمردة والقضاء عليها، بالانتشار في الأرياف، والعيش على حسابها، وطلب من قيادته أن تجعله على رأس تلك القوات، ووعدها أنه " في غضون سنتين سوف لن يكون هناك عربي واحد يمكنه رفع رأسه، على امتداد 100 فرسخ في الجهة." ثم أضاف: « *سأضحي، دون أن يرف لي جفن، بعشرة آلاف عدو [أي جزائري]، لأنقذ جنديا من جنودي*[18]. »

وأضاف أن المقدّم "*دي مونتنياك*" هو الذي أعدم المجاهد الثائر **سي زردود** مباشرة بعد أن اعتقله بجبال ايدوغ في شهر مارس 1843. حيث قطع رأسه، ومعصمه الأيسر، وعاد إلى معسكره، برأسه معلقا على حربة بندقيته، ومعصمه مربوطا بمدكها.

كما أكد أن قوات الاحتلال هي التي أحرقت واحة الزعاطشة في سنة 1849، وانتقمت من سكانها بشكل أدخل في نفوس أهل الصحراء خوفا شديدا وعميقا. كما أنها أعدمت الشيخ بوزيان بالرغم من أنه سلم نفسه.

وذكر أن الضابطين "*كامو*" و "*بوسكي*" أقدما في سنة 1851، على حرق أكثر من 300 قرية في منطقة القبائل، بسبب انتفاضة أهلها، منها 30 قرية أحرقت في يوم واحد، وإتلاف آلاف أشجار الزيتون. « *وتم ذبح قبائل صديقة، وأُعدم سكان إحدى القرى رميا بالرصاص، بناء على شبهة، بالرغم من أنهم لم يخرجوا من مساكنهم*[19]. »

– قطع الرؤوس وصلْم الأذان والتحريض على القتل الجماعي.

ونجد من التجاوزات التي ارتكبها جند الاحتلال في حق الجزائريين، وشهد عليها المؤلف قطع رؤوس الأسرى وصلْم آذانهم. حيث أشار إلى أنه شاهد في 31 مارس 1846، رتل الجنرال "يوسف"، يسوق أمامه ثلاثة آلاف خروف، و 100 بقرة، وقد قطع عشرات الآذان لأسرى جزائريين؛ وأضاف، أنهم انتقموا في 3 من شهر أبريل، لمقتل ثلاثة من جنودهم في منطقة عمرة، بقطع آذان بعض الجزائريين[20].

وقد بلغ الطمع مبلغه عند هذا الجيش، لدرجة أنه في إحدى الغزوات التي شارك فيها الكونت "ديريسون"، عادت فرقته ببرميل مملوء بآذان مقطوعة من سجناء، أصدقاء وأعداء. « *كان من بينها أيضا، آذان 58 رجلا من الدرك التابعين لنا، والذين ماتوا إثر مرض ألم بهم. فقطعتان إضافيتان بمائة فلس أمر لا يستهان به*[21]. »

هكذا جعل مرتزقة جيش الاحتلال من آذان ضحاياهم الجزائريين، تجارة مربحة. حيث سعّروا القطعة الواحدة بـ 10 فرنكات[22].

كما كانوا يتاجرون بقطع رؤوس الثوار، وتقديمها لقادتهم للحصول منهم على المال. وقد أسما ذلك بـ: "غنائم ذميمة[23]." فقد ذكر أنه حضر يوم 9 من أبريل 1846، مشاهد فضيعة قطعت فيها رؤوس ثلاثة جزائريين كانوا يعملون مع فرقته، بتهمة تخزين بعض البسكويت لحسابهن الخاص؛ وفي اليوم14، شهِد ضرب عنق آخر، بتهمة محاولة الفرار من جيش الجنرال "يوسف"، ووصف الجريمة كما يلي:

« *في الساعة الرابعة، اقتادت مفرزة طوارئ من جند صبايحية وسياف، المسكين إلى مكان الإعدام، على بعد 20 قدم من مركز الحراسة . كانت يداه مقيدتان خلف ظهره؛ أجلوسه على ركبتيه، ورقبته منحنية، ثم ضرب السياف عنقه ... توغل السيف بعمق بوصة ونصف؛ سقط العربي أرضا وعنقه مفتوح قليلا، ودمه يتدفق بغزارة. كان يغني باستمرار غناء الموت، ويردد لا إله إلا الله، محمد رسول الله*

ضربة ثانية، وثالثة، والرأس لم ينفصل عن الجسد، عندئذ أخذ الصبايحي هذا الرأس نصف المقطوع من لحيته ونشر بسيفه ما تبقى من العنق . ولكن السيف لم يكن حادا . رفع السياف الرأس وطلب من الحضور سكينا. سلخ الجلد، وسقطت الجثة هامدة على الأرض، بينما ظل الرأس بين يديه . رماه أرضا فتدحرج إلى غاية الجثة، فأسرع إليه أحد الجنود وصلم منه الأذنين ليحصل على المكافأة ... لأن جنرالنا [يوسف]، كان يدفع المال لمن يأتيه بآذان أتباع النبي[24]. »

كما ذكر نماذج من جرائم القتل الجماعي، ارتكبت في حق الجزائريين، لا تجيزها شريعة أو يقرها قانون. من ذلك الجريمة التي اقترفتها إحدى الفرق العسكرية في قرية سيدي بلعباس ضد 58 نفر من أتباع الطريقة الدرقاوية، يتقدمهم شيخ الطريقة، وبعض النسوة والأطفال جاؤوا يوم 30 جانفي 1845، في موكب احتفالي ديني لزيارة ضريح الولي الصالح بداخلها. فبعدما سمح لهم قائد المعسكر بدخول القرية، التف

حولهم الجند في شكل دائرة كبيرة، وأطلقوا عليهم النار. فـ: « *لا أحد من البؤساء الذين دخلوا المتراس خرج حيا*(25). »

كما شهد بأن الجنرال "*رينو*" قاد حملة ضد قبائل منطقة الشطوط الغربية، ولما خاب سعيه ولم يدركها، لتوغلها بعيدا في الصحراء، انتابه غضب شديد، وأمر بإتلاف محاصيلها : «... *ووعد بمنح كل من يقتل عربي 25 فرنك*(26).» فقادة العدو، حسب قوله : «" *كانوا يقتلون بلا رحمة، ويضربون بلا حاجة، ويشوهون ليعاقبوا*(27). »

وقد اعتبر المحرقة التي أباد فيها العقيد "*بيليسيي*"، قبيلة أولاد رياح في كهوف الضهرة، إحدى الحلقات المشهورة للقمع الأعمى في تلك الفترة.

– استغلال الجزائريين لدرجة الإرهاق والموت.

ونجد من بين الوسائل البشعة الأخرى، التي استخدمت ضد الجزائريين، تسخير الأفراد والحيوانات في نقل أغراض جيش الاحتلال عند تنقل أرتاله . مما كان يسبب لهم إرهاقا كبيرا لدرجة الموت . فقد ذكر "ديريسون" أنه شاهد، أثناء تنقله من تيارت إلى بن تمره، جثثا ملقاة في كل مكان لجزائريين استخدموا في قوافل الجيش وبجانبهم جيف حيواناتهم المسخّرة(28).

– سياسة الأرض المحروقة.

وهي السياسة التي اشتهر بها الجنرال سيء الذكر "بيجو"، وكانت تقوم على تدمير الممتلكات، وحرق المداشر والقرى، وتشريد المدنيين من مساكنهم بهدف عزل الشعب عن المقاومة، ومراقبة الريف الذي يمثل عمقها الإستراتيجي، ومنع أية حركة دعائية لها، مما قد يؤدي في نظر العدو، إلى حدوث انتكاسة نفسية للجزائريين، ومن ثمة تخليهم عن دعم قادة المقاومات الشعبية، والمطالبة بالإذعان والخضوع

فقد أدرك المسؤولون الفرنسيون تمام الإدراك، أن الأمير عبد القادر، كان يستمد قوته المادية والمعنوية، وطاقاته الجهادية من مؤازرة السكان له، وبالتالي عاقبوا كل من سانده من القبائل، بنهب أرزاقها، وتدمير ممتلكاتها. ومن الأمثلة التي أوردها الكاتب في هذا الشأن، نهب جنود فرقة "ديريسون" قرية لرباح، وإتلاف بساتينها، والاعتداء على نسائها، بالرغم من طلب سكانها عهد الأمان من قائدهم العقيد "*رونو*"، وإعطائه كمية من الشعير والتمور (29)؛ وكذا سلب ونهب الجنرال "*يوسف*" قرية زنينة الواقعة في غرب الجلفة(30).

– الغدر بالقبائل بالرغم من قبولها الخضوع.

أورد الكاتب بعض المواقف التي غدر فيها قادة جيش الاحتلال بالقبائل العزل، التي كانت تضطر بسبب ضعفها وقلة حيلتها، وتعرضها لحصار خانق من قوات العدو، إلى طلب عهد الأمان، والوعد بدفع الضرائب التي تفرض عليها.

فعلى سبيل المثال، حين مطاردة قوات الجنرال "*رينو*" قبائل منطقة الشطوط الغربية، حاصرت في 24 من أبريل 1847، أهالي قرية بوسمغون في إحدى التلال، وبعد التفاوض اشترط عل يهم دفع فدية مقابل تأمينهم على حياتهم. ولكن عندما أرسلوا له نصف قيمة الفدية مع بعض رجالهم، غدر بهم. حيث أحاط بهم عساكره عندما صاروا في منتصف الطريق من كل الجهات، وأطلقوا عليهم وابلا من الرصاص فأردوهم قتلى، واستولوا على المال الذي كان معهم[31].

ب) نماذج من الصنف الثاني.

كانت أرتال جيش الاحتلال تتعمد إرهاب السكان عند خروجها في عمليات غزو أو ملاحقة للثوار الجزائريين. حيث كانت تنشر الخراب أينما حلت. « *فكل يوم من أيامها كان مشهودا إما بمعركة أو حريق أو تخريب*[32].»

ونجد في كتاب "ديريسون" أمثلة كثيرة عن جرائم النهب والسلب، ومطاردة القبائل العزل، أو ما أطلق عليه المؤلف: " مطاردة الإنسان". فقد كان جيش الاحتلال يعتمد في تنقلاته نحو المناطق الداخلية البعيدة على مراكز التموين، على سياسة نهب وسرقة قوت الجزائريين. الأمر الذي سلب من الجيش الغازي أية ذرة أخلاق أو شرف. فقد كان قادته يلجؤون بسبب قلة مؤونتهم، وخوفا من تعرض جنودهم للجوع والعطش، إلى " ... وسائل فعالة. يقول الكاتب. لإطعام الجندي بتجويع العدو. وكان من أضمنها البحث عن المطامير[*] الممونة من قبل العرب [بالحبوب]."

كما أن جنود الفرقة السادسة مشاة أقدموا، أثناء تحركهم في الفاتح من أبريل 1847، صوب الجنوب للمشاركة في معاقبة القبائل الصحراوية [*]، دخلوا زاوية بأحد القصور ونهبوها، حيث سرقوا بيض نعام، وحُلل صوفية، وبعض الأواني الخزفية، وضعها بعض زوار الزاوية بالقرب من الضريح[33].

وفي اليوم ال 16، بلغوا قرية فكيرينة، وطاردوا أهلها، بواسطة فرق متعددة، كانت من ضمنها كتيبة الرائد " *شراص Charras* " سيئة السمعة(*). ثم أغاروا على قبيلة حميان لامتناعها عن دفع ضرائب لهم(34).

وفي اليوم ال 23، دخلوا قصر بوسمغون، فوجدوه خاويا على عروشه، وباستثناء أربعة رجال وامرأتين كانوا يحرسون المسجد، فإن كل أهل القصر كانوا قد فروا بنسائهم ومواشيهم قبل وصول جيش العدو . وبعد اشتباك الحراس لوقت قصير مع جند العدو، سقطوا شهداء، واقتحم الغزاة القصر، وانتقموا كما يذكر الكاتب، من المرأة التي قتلت أحد زملائهم بمسدسها، بأن طعونها بالحراب في كامل جسدها(35).

كما أشار إلى جريمة النهب والحرق، التي تعرضت لها قرية آزغو بمنطقة بني عباس، من قبل فرقة الحاكم العام في 16 ماي 1847، بسبب مقاومة أهلها الشرسة . حيث « *... أحرقت المنازل ومعاصر الزيت، والمحاصيل الزراعية، والأشجار. وفي المساء عاد الجنود محملين بالغنائم: أسلحة، قطع أقمشة، زرابي، برانس، أساور، خلاخل، قلادات، أقراط الآذان، صفائح فضة منقوشة، أحزمة مطرزة بالذهب، جديان، وخراف ودواجن*(36). » وفي اليوم الموالي، باعوا كل ما غنموه في السوق.

وفي اليوم ال 19، أسفرت إحدى الغارات، التي قامت بها فرقة المؤلف على سكان منطقة وادي غسول في الجنوب الغربي، عن الاستيلاء على حوالي 900 خروف، و300 جمل(37).

وقد أفاد الكاتب أن المستفيد الأول من أعمال غزو القبائل الجزائرية والإغارة عليها، كان الضباط السامون، حيث كانوا يحصلون بذلك على الترقيات في الرتب(38).

– جرائم سرقة ونهب قوت الجزائريين.

اتبع ا لقادة العسكريون أيضا، طرقا خسيسة لإجبار الأهالي على كشف مناطق تواجد مخازن الحبوب التي تعرف بالمطامير. وهو ما أطلق عليه الكاتب اسم: "غارات القمح والشعير". حيث كان يؤتى بسجين سواء كان صديقا أو عدوا. فيمد على بطنه عاريا، ويضرب بعصا أو بمدك البندقية، حتى يدل عن مكان المطمور، وفي حال ما أخطأ في تحديد مكانه، يضرب من جديد، إلى أن يدلهم على المكان

الصحيح. عندئذ يشرع الجنود في حفر المطامير واستخراج مخزوناتها الغذائية، وتوزيعها بين الضباط والجنود . بينما يسلم الفائض بعد تسجيله في سجلات خاصة، إلى الإدارة العسكرية، التي تبيعه بعد ذلك بأسعار مرتفعة(39).

وأضاف أن نهب المطامير، بالإضافة إلى سرقة الأبقار والأغنام، كانت المصدر السهل والوفير للثروات، التي كان يجمعها في وقت قصير بعض المحاسبين العسكريين، ويقتسمونها مع بعض الجنرالات(40).

لم تكن غارات النهب والسلب تطال فقط القبائل المعادية، بل كانت تمتد أيضا إلى القبائل الخاضعة، المخيمة بالقرب من معسكرات العدو . فقد ذكر " ديريسون" أن فرقته كانت تغزوا ليلا تلك القبائل، وتدعي في النهار أنها أخطأت في حقها . فيعيدون لها ثلث ما نهب منها، ولكن بعدما تكون : « *خيامها أحرقت، ومواشيها إما وزعت بين الرجال أو قتلت خلسة*(41). »

وقد أورد وصفا، للكيفية التي كانت تغير بها قوات العقيد "دي مونتنياك" على القبائل الجزائرية، قال فيه: « *بعد التعرف على مضرب القبيلة، ينطلق كل واحد منا، ويتوزع في اتجاه معين. وعندما نصل إلى الخيام، يستيقظ أصحابها بسبب حركة تقدم الجنود، ويخرجون شذر مذر مع قطعانهم، ونسائهم، وأطفالهم، ويفرون في كل الاتجاهات . فتنطلق طلقات البنادق من كل الجهات صوب هؤلاء البائسين المباغتين العزل . لكن سرعان ما يحاط بالرجال والنساء والأطفال المطاردين، فيجمعهم بعض الجنود ويسوقونهم . كما تجمع المواشي الفارة بشكل سريع ... الآخرون يهجمون على الخيام، ويهتمون بالغنائم؛ كل واحد يخرج إما محملا بزرابي، أو أكياس صوف، أو أواني سمن، أو حاملا دجاج، أو أسلحة ... بعد ذلك تضرم النيران في كل ما لا يمكن حمله، ويساق الأسرى والماشية ضمن القافلة ... يشرع مباشرة بعد الوصول، في توزيع الأغنام على نطاق واسع ... الجميع راض: فالشرهون ملؤوا بطونهم؛ والجنرال القائد زاد في حجم مؤونته*(42). »

كما ذكر أن حصيلة إحدى الغارات، التي شارك فيها على قبيلة أولاد نائل، أسفرت عن الاستيلاء على أكبر عدد من المواشي شاهده منذ قدومه إلى الجزائر . حيث استولي فيها على 25 ألف رأس غنم، و600 بعير حُمّلوا بغنائم كثيرة(43).

ج) نماذج من الصنف الثالث.

لم تتوقف جرائم جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر عند نوع معين . بل تعددت أنواعها وأشكالها، وشملت كل الميادين . فقد كشف لنا " ديريسون" عما يمكن اعتباره جرائم ثقافية، طالت عناصر ثقافة وحضارة الشعب الجزائري . كتدمير الممتلكات ومحو آثار العمارة العربية الإسلامية في بلادنا، ونهب المكتبات ومصادرة كنوزها.

ومن ذلك أن فرقته عندما دخلت قرية تيارت، في 9 من فيفري 1846، وجدت بها آثار إسلامية، ولكن سرعان ما اختفت، لاستخدام حجارتها في تشييد المباني العسكرية والمدنية(44).

كما أن جنوده لما دخلوا قرية بوسمغون في أبريل 1847، اجتاحوا مكتبتها بالزاوية، وأخذوا العديد من مخطوطاتها، وأودعوها لدى عقيد يدعى: " أوكيف *O'Keeffe* "، بينما وضع المؤلف يده، كما قال، على مخطوط عربي، نهب من نعش بالزاوية فتحه الجنود(45).

– أمثلة عن تدمير الممتلكات:

لقد تعرضت مناطق واسعة من البلاد إلى عمليات تدمير وحرق للممتلكات والغابات والواحات، والمداشر والقرى، ومصادرة مساكن أهلها، وطردهم منها ليقيم فيها ضباط جند العدو . وقد تعمدوا مثل هذه الأساليب الهمجية، بغرض إلحا ق خسائر بالجزائريين الرافضين للاحتلال، والمتصدين له، لا يمكنهم تعويضها.

وقد ذكر المؤلف في كتابه هذا، أمثلة حيّة عن جريمة طمس المعالم العمرانية للمساكن الجزائرية، التي هجرها أصحابها فرارا من بطش جيش الاحتلال، لأتفه الأسباب حيث قال : « *هدّمنا المنازل في زكار لإشعال بعض موادها*(46). » كما شهد بنفسه على انتزاع جنوده جذوع أسقف منازل قرية بوسمغون عندما اقتحموها، لاستعمالها في طهي الطعام.

وأضاف مثال آخر عن تدمير العمران الجزائري، حيث ذكر أن في 29 من شهر ماي 1847، وصلت قواتهم إلى قرية الملاحة، وأحرقت ونهبت ودمرت مساكن قصر مُحقار اللوطاني، انتقاما لمقتل بعض جنود الاحتلال فيها، بينما قصفت سكان قصر محقار الفوقاني بالمدفعية الثقيلة قبل أن تقتحم القصر(47).

ويمكن القول أن جيش الاحتلال ما أحرق أعمدة الأسقف المنزلية، التي كانت كما ذكر الكاتب من شجر الأرز، إلا لعلمه المسبق بسعرها المكلف لأصحابها، وجهدهم المضني في نقلها إلى تخوم الصحراء، التي ينعدم فيها هذا النوع من الخشب[48].

4 . اعترافات بجرائم بعض جنرالات جيش الاحتلال:

نظرا لاختلاف الملازم "ديريسون" مع أساليب قادة الجيش الإفريقي التي اتبعوها في السيطرة على الجزائر، وإبادة شعبها، وانتقاده خططهم في مواجهة الجيش البروسي، وتحميلهم المسؤولية عن هزيمة فرنسا أمام الألمان في حرب 1870، فإن كتابه تضمن شهادات عن جرائم بعض هؤلاء الجنرالات في الجزائر، نعتبرها أدلة دامغة في إدانة الاستعمار الفرنسي.

فقد ذكر، في حديثه عن همجية جنرالات الجيش الإ فريقي، بأنهم كانوا موزعين بين مدرستين في الإجرام: مدرسة "*بيليسيي*"، ومدرسة "*لاموريسير*". وحسب رأيه فإن كل من الجنرال "*تقريبي*"، و "*بيدو*"، و "*بورجولي*"، و "*كافنياك*"، كانوا يتبعون في السيطرة على الجزائريين، نظام السيف والعصا[49]؛ واعتبر العقيد "بيليسيي"، مجرما ارتكب محرقة الظهرة . كما ذكر أن الدوق "*دومال*" هو الذي أباد قبيلة أولاد سلطان، التي ناصرت الحاج أحمد باي[50].

وقال عن الجنرال "يوسف" أنه: « *... مرتكب أعمالا وحشية لا تصدق، وإعدامات نفذت بكل برودة دم بطلقات نار، وضربات بالسيف في حق مساكين، جريمتهم الكبرى كانت في بعض الأحيان، الإدلاء عن مطامير فارغة ... فليس هناك من يقدر على تهوين جرائم الجنرال "يوسف"، الذي كان يقتل أناسا لا يؤذون، لأجل التسلية*[51]. »

كما أشار إلى جرائمه المرتكبة في بعض القرى الصحراوية، التي زارها المؤلف . حيث بعدما دخلها جنوده: « *أحرقوها ونهبوها، وبدّدوا مخزون التمر فيها، وهي ثروة لا يمكن لهؤلاء المساكين تعويضها؛ كما قطعوا أشجار النخيل، والمشمش، لأن مالكيها لم تكن لديهم القوة الكافية لمقاومة أميرهم ومنعه من عبور الممر المفتوح لكل الناس عند هته القبائل الرحل*[52]. »

وقد ختم انتقاده لجرائم أولئك الجنرالات بالقول: « *هؤلاء الأشخاص [أي الضباط الفرنسيين] ... تناسوا المجازر التي ارتكبها "يوسف" وجماعته؛ العادات المؤسفة للهمجية والقمع الذي التزم به جنودنا*

بإفراط؛ الكلاب الأوربية الكبيرة التي أطعمتها الإدارة العسكرية ووزعتها على السرايا، والمروضة على مطاردة القبائل ... جنود الماريشال "بيجو" الذين كانوا يقطعون أطراف النساء الأربع، حتى وإن كن أحياء، للاستيلاء على صفائح الفضة المثبتة في أقدامهن، ومعاصمهن، ويقتلعون آذانهن للحصول على أقراطهن ...[53] »

الخاتمة.

يقول أحد الكتاب الفرنسيين عن جنر الات جيش الاحتلال في الجزائر : « *لا نستعمر بواسطة القديسين" ، كما يقول ليوطي. فلا غرابة إذا، أن نصادف خلال فترة غزو الجزائر، مغامرين صنعوا لأنفسهم أساطير ملائمة على المؤرخ فضح أمرها*[54]. »

يمكن القول في نهاية هذه المداخلة، أن أنواع الجرائم التي ارتكبها جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر، والواردة في كتاب الملازم "ديريسون"، تتوافق والجرائم ضد الإنسانية، المعرّفة في المادة السادسة من ميثاق " نورمبرغ"، بكونها أفعال محدّدة في العنف ضد أشخاص ارتكبت في زمن الحرب، ونتاج اضطهاد موجه ضد جماعة من الأشخاص.

كما تتوافق مع جرائم الإبادة الجماعية، التي حددتها المادة الثانية من اتفاقية مكافحة جريمة إبادة الجنس البشري، الصادرة عن الأمم المتحدة في 9 من ديسمبر 1948، في « *الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة بشرية بالنظر إلى صفاتها القومية أو الإثنية أو الدينية، عبر إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء منها، أو إخضاعها عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا.* »

فشهاداته تكشف بوضوح عن الجانب المظلم لتاريخ الاستعمار، وتفضح جرائمه اللا إنسانية، والتي تراوحت بين القتل والإبادة الجماعية، والسلب والنهب للخير ات، والحرق والمصادرة للممتلكات، والتدمير للموروث الثقافي الوطني، لا لشيء إلا لأن الجزائريين تجرؤوا وقاوموا ببسالة، ودافعوا بشرف عن أرضهم وعرضهم.

فقد بيّن الكاتب، أن: « *الجيش الإفريقي ظل ينظر إلى الأرض التي يحتلها كحقل خصب، تنمو فيه الثروات العسكرية سريعا وبكميات كبيرة، وحيث كانت مطاردة البدو تدر فيها حصص وفيرة*(55). »

كما اعترف، بأن مثل هذه الأعمال الإجرامية، والوحشية، زادت في تعميق كراهية السكان لهم، « *وأن قتل عبد القادر، أو اعتقاله، لا ينهي شيئا. سيثور عشرون عبد القادر آخر*(56). »

فالمطلوب اليوم من الباحثين والمؤرخين الجزائريين، تسليط الضوء على مثل هذه الكتابات العسكرية، واستغلالها في توثيق الجرائم الاستعمارية من خلال إنجاز بحوث أكاديمية، لمساعدة الجهات القضائية على إدانة الاستعمار، لأن جرائم الحرب لا تخضع لقاعدة التقادم المسقط، بل تبقى قائمة رغم مرور الزمن؛ وهذا ما أكدته الأمم المتحدة بمقتضى القرار رقم 2391، الذي اعتمدت بموجبه اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية(57).

الهوامش:

---

[1] حلت هذه الفرقة بالجزائر، في 3 من أبريل 1841، وتنقلت بين كل من وهر ان، مستغانم ومعسكر . كما شاركت في الحملة الثانية للسيطرة على عاصمة الأمير عبد القادر . وقد كسبت سمعة سيئة، بسبب جرائمها التي ارتكبتها في حق الجزائريين بغرب البلاد، إثر الحملات التي شنتها منذ الفاتح أبريل 1841، على سكان كل من تاكدامت وسعيدة، وضد قبيلة الشلق (Cheleg)، وبني يسر، وبعض دواوير قبيلة فليته، وعلى أهالي الونشريس ووادي الحمام. وفي سنة 1843، شاركت في احتلال بلعسل والشلف، كما شاركت إلى جانب قوات الاحتلال في غرب البلاد في إخضاع قبائل سهل الشلف وهوزاية الثائرة، كما استخدمت في سنة 1845، في معاقبة قبائل الونشريس المنتفضة، وفي شن ثلاث حملات تأديبية ضد القبائل الصحراوية؛ هذا إلى جانب إغارتها على ثوار دلّس، ومساهمتها في احتلال مدينة تلمسان . هذا بالإضافة إلى تكليفها بعمليات الهندسة العسكرية، كشق الطرقات، وإنشاء المراكز العسكرية، والثكنات، وبناء المساكن والقرى للم ستوطنين الجدد في جهة معسكر ؛ أنظر:

Le comte d'Hérisson, *La chasse à l'homme. Guerres d'Algérie*, P. Ollendorff éditeur, Paris, 1891, pp. 2&188.

[2] المرجع نفسه، ص. 3.

[3] المرجع نفسه، ص. 188.

[4] للتوسع أكثر في هذا الموضوع أنظر:

L. Voinot, *Le développement et les résultats de la crise de 1859 dans les confins algéro-marocains*, Revue Africaine, vol. 59, année 1918, p. 340.

[5] ديريسون، المرجع نفسه، ص. 53.

[6] أورد "ديريسون" أمثلة على ذلك، منها حصول الرائد "مرميي *Marmier*" بعد انتهاك حرمات مدينة توقرت وتخريبها سنة 1854، على الشريط الخامس الذي كان يحلم به، بينما حصل العقيد "ديفو *Desvaux*" الذي أشرف على العملية على نجمتين كبطاقة ترضية له [أي أنه صار جنرالا]؛ أنظر ديريسون، المرجع نفسه، ص. 347.

[7] المرجع نفسه، ص. V.

[8] المرجع نفسه، ص. VI.

[9] المرجع نفسه، ص. VII.

[10] المرجع نفسه، ص. VIII.

[11] المرجع نفسه، ص. VIII.

[12] المرجع نفسه، ص. VIII-VII.

[13] المرجع نفسه، ص. V.

[14] المرجع نفسه، ص. 57.

[15] لا يوجد هذا الرسم على غلاف الكتاب الذي عندي.

[16] المرجع نفسه، ص. 358.

* أتيلا (ت. 453 م) ملك حكم شعب المغول في سنة 434 م، واستطاع أن يهزم العديد من الشعوب البربرية في شرقي ووسط أوروبا. ووحّد مملكة الهون، التي بدأت في غزو الإمبراطورية الرومانية أواخر القرن 4 م. أنظر: أحمد مهدي محمد الشويخات، الموسوعة العربية العالمية، إصدار رقمي الكتروني، 2004.

[17] ديريسون، المرجع السابق، ص. 58.

[18] المرجع نفسه، ص. 16.

[19] المرجع نفسه، ص. 346.

[20] المرجع نفسه، ص. 123-124.

[21] المرجع نفسه، ص. 134.

[22] المرجع نفسه، ص. 349.

[23] المرجع نفسه، ص. 10-11.

[24] المرجع نفسه، ص. 128-129.

[25] المرجع نفسه، ص. 10.

[26] المرجع نفسه، ص. 271.

[27] المرجع نفسه، ص. 10-11.

[28] المرجع نفسه، ص. 70.

[29] المرجع نفسه، ص. 171.

[30] المرجع نفسه، ص. 124.

[31] المرجع نفسه، ص. 268.

[32] المرجع نفسه، ص. 57.

* المطمور عبارة عن حفرة كبيرة تحفر في أرض كلسية لتخزين الفائض من الحبوب. وكان يخزن في المطمور الواحد من 40 إلى 50 قنطار.

* في أبريل 1847، قررت قيادة جيش الاحتلال الانتقام لخسائر فرقها من القبائل العزل المتواجدة في تخوم الصحراء، حيث جهزت جيشا كبيرا بقيادة أربعة جنرالات هم على التوالي: كافينياك؛ يوسوف؛ ماري؛ ورينو. المصدر نفسه، ص. 253.

[33] المرجع نفسه، ص. 255.

* كانت هذه الكتيبة مشكلة أساسا من جنود لهم سوابق عدلية، لا يعرفون سوى النهب والاغتصا ب. قال في حقهم الكاتب: " *لم أشاهد في حياتي حثالة مثلهم ... كانوا يتاجرون بأي شيء يقع بين أيديهم ... وكان هؤلاء الأوغاد يتميزون بسوء السلوك، وقبح السمعة، وكل ما ينجر عنهما* ." أنظر المصدر نفسه، ص. 281. 282.

[34] المرجع نفسه، ص. 257-258.

[35] المرجع نفسه، ص. 263.

[36] المرجع نفسه، ص. 279.

[37] المرجع نفسه، ص. 277.

[38] المرجع نفسه، ص. 280.

[39] المرجع نفسه، ص. 64.

[40] المرجع نفسه، ص. 66.
[41] المرجع نفسه، ص. 77.
[42] المرجع نفسه، ص. 113-114.
[43] المرجع نفسه، ص. 134.
[44] المرجع نفسه، ص. 68.
[45] المرجع نفسه، ص. 263.
[46] المرجع نفسه، ص. 126.
[47] المرجع نفسه، ص. 294.
[48] المرجع نفسه، ص. 287.
[49] المرجع نفسه، ص. 73.
[50] المرجع نفسه، ص. 197.
[51] المرجع نفسه، ص. 135-136.
[52] المرجع نفسه، ص. 135.
[53] المرجع نفسه، ص. 338.
[54] E. EMERIT, *Le Mystère YUSUF*, Revue Africaine, vol. 96, année 1952, p. 385.
[55] ديريسون، المرجع السابق، ص. 340.
[56] المرجع نفسه، ص. 135.
[57] سرحال احمد: قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص. 353.